



حفظه الله

الأخ الفاضل / د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

## خطة الحكومة الاسرائيلية الاقتصادية تجاه قطاع غزة

- عانى قطاع غزة من حصار مشدد منذ عام 2006 حتى وقتنا الحاضر، تخلله أربعة حروب دمرت البنية التحتية الاقتصادية.
- اتبع الاحتلال عبر السنوات السابقة آليات لتدمير الاقتصاد عبر منع العديد من السلع من الدخول الى قطاع غزة تحت حجة الاستخدام المزدوج وكان لها الأثر السلبي في تراجع انتاجية القطاع الاقتصادي، اضافة الى منع تصدير السلع من القطاع باستثناء سلع محدودة وتحت شروط وتدخلات من قبل المجتمع الدولي استمرت لسنوات من أجل السماح بتصدير هذه السلع.
- الخطة الحكومية الاسرائيلية السابقة كانت تقوم على أساس تطبيق معادلة البقاء على قيد الحياة من خلال السماح بإدخال السلع الاستهلاكية الأساسية فقط.
- الخطة الحكومية السابقة سمحت بإدخال الأموال سواء من خلال رواتب الموظفين الحكوميين (العملة المحلية) ، وكذلك رواتب المؤسسات الدولية والمساعدات بأشكالها المختلفة (الدولار) وكان لها الأثر في منع انهيار رصيد النقد الأجنبي في قطاع غزة، وتخللت السنوات السابقة السماح في فترات متعددة ادخال عملة الدولار والدينار عبر سلطة النقد الفلسطينية لاستبدال العملات التالفة.
- اليوم وفي ظل حكومة اسرائيلية جديدة وضعت في خطتها مجموعة من السياسات الهادفة الى تدمير ما تبقى من الاقتصاد في قطاع غزة أهمها:
  - ❖ زيادة العجز في ميزان النقد الأجنبي (الدولار والدينار)، حيث أن قطاع غزة يعتمد على أكثر من 80% من استهلاكه من السلع والخدمات عبر الاستيراد من الخارج، سواء من اسرائيل أو عبرها أو من الجانب المصري، وبالتالي نحتاج الى تصدير العملة الأجنبية مقابل هذه السلع وإن لم يكن هنالك تدفقات نقدية أجنبية داخلية فإن قطاع غزة سيقبل على وضع خطير.



• لذا كان من ضمن سياساته الجديدة محاولة منع ادخال المنحة الطرية بصورة نقدية واستبدالها بطرود غذائية يتم شراؤها من الخارج حتى لا يتم ضخ المنحة داخل اقتصاد قطاع غزة، (وفق النظرية الاقتصادية في جانب المضاعف الاقتصادي فإن الدولار يولد أكثر من دولار حالة تداوله في السوق المحلي بمعنى قيمة 10 مليون دولار نقدية تولد أضعافها من حيث التداول والانتاج).

• وإذا نجح هذا المخطط فإن ذلك سينطبق على كافة المساعدات الدولية وغيرها الواردة الى قطاع غزة مما يخلق أزمة نقد كبيرة جدا عنوانها غياب العملة النقدية الاجنبية وبالتالي ارتفاع قيمتها بشكل يفوق القيمة الحقيقية وعدم القدرة على ضمان سلامة الجهاز المصرفي، اضافة الى عدم القدرة على الاستيراد من الخارج.

• المخطط الاخر يقوم على أساس العودة الى ما كان عليه الوضع قبل الحرب بفترات طويلة ومن ثم التفاوض لسنوات أطول في ظل تدخلات المجتمع الدولي من أجل السماح للعود الى ما قبل الحرب الأخيرة، وبالتالي ضياع الجهود الدولية المختلفة السابقة في مجال اعادة الاعمار وتصدير السلع المختلفة، وهذا التخوف قد ينطبق على آلية إعادة الإعمار الجديدة على عكس ما حدث في عام 2014 حيث أعطيت الدفعات النقدية بعملة الدولار للمتضررين.

أسامة نوفل

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتخطيط

